S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3278
17 September 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والسبعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الساعة ١٢/٥٠

الرئيس:	السيد تايلهاردات	(فنزويلا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لوزنسكي
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد نياز
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد دوراني
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيوزيلندا	السيد بوهيمن
	هنغاريا	السيد إردوس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ووكر
	اليابان	السيد مارويامًا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conferenc Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآننظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الآمن، خولت بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"يأسف مجلس الأمن للعنف الذي اندلع مؤخرا في هايتي، لا سيما أحداث يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، عندما اغتيل ما لا يقل عن اثني عشر شخصا من بينهم أحد أنصار الرئيس أريستيد البارزين، أثناء قداس في الكنيسة.

"ويساور المجلس قلق بالغ إزاء هذه التطورات وإزاء وجود جماعات منظمة من المدنيين المسلحين في العاصمة تحاول عرقلة تولي حكومة هايتي الدستورية الجديدة لمهامها على الوجه السليم.

"ويرى مجلس الأمن أن من المحتم أن تتولى حكومة هايتي الدستورية مقاليد السيطرة على قوات الأمن في البلد، وأن يحاسب المسؤولون شخصيا عن أنشطة جماعات المدنيين المسلحين المنظمة في جميع أنحاء البلاد، وخاصة في مدينة بورت - أو - برينس، عن تصرفاتهم وأن ينحوا من مناصبهم. كما يحث المجلس سلطات هايتي على اتخاذ تدابير فورية لتجريد تلك الجماعات من السلاح.

"ويدعو المجلس بقوة القائد الأعلى للقوات المسلحة، بصفته أيضا من الموقعين على اتفاق جزيرة غفرنرز، إلى الاضطلاع بمسؤولياته على الوجه الأكمل وذلك بكفالة الامتثال الفوري لاتفاق جزيرة غفرنرز نصا وروحا.

"ولسوف يعد المجلس السلطات العسكرية والأمنية في هايتي مسؤولة شخصيا عن سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة في هايتي.

"وما لم تقم قوات الأمن بجهود واضحة وفورية لوضع حد للمستويات الحالية من العنف والتخويف، وما لم تستوف المتطلبات آنفة الذكر فلن يكون أمام مجلس الأمن من خيار سوى اعتبار أن السلطات المسؤولة عن النظام العام في هايتي لا تمتثل بنية صادقة لاتفاق جزيرة غفرنرز.

"ومن ثم، إذا ما قام الأمين العام للأمم المتحدة، وفقا لقرار مجلس الأمن ٨٦١ (١٩٩٣)، وبعد تلقي آراء الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بإبلاغ مجلس الأمن بأن هناك في رأيه إخلالا خطيرا ومستمرا باتفاق جزيرة غفرنرز، فإن مجلس الأمن سيعيد على الفور تطبيق التدابير المنصوص عليها في قراره ٨٤١ (١٩٩٣)، حسبما تتطلبه الحالة، مع التشديد بوجه خاص على التدابير التي تستهدف من يعتبرون مسؤولين عن عدم الامتثال للاتفاق.

"ويؤكد المجلس مجددا أنه يتعين على جميع الأطراف في هايتي الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز، وللالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي تعد هايتي طرفا فيها، وفي جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ولسوف يرصد المجلس الحالة في هايتي عن كثب في الأيام القادمة".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/26460.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥